

الدراسات المستقبلية ومنظومة الحرب الثقافية

«إن تراكم المعرفة أدى إلى ديناميكية جديدة تسمى التسارع التاريخي وإنك ملزم بأن تفكر مستقبلاً في التغيرات قبل أن تحدث، وإذا انتظرتها كي تحدث فإنك أصبحت جزءاً من العالم الذي حُكم عليه أن يبقى في التبعية، أي يظل تابعاً لمن فكروا بالتغيرات قبله».

المهدي المنجرة (مفكر مغربي متخصص في الدراسات المستقبلية).

تُبنى المنهجية الفكرية للدراسات المستقبلية عبر منظومة التعليم عندما يتم اعتماد العلم كثقافة، لبناء منهجيات فكرية متنوعة. وفي موضوعنا تعتمد الدراسات في تفسير التوقعات السياسية المستقبلية على تفكير غير خطي، وعلى التراكم المعرفي الثقافي، ومجموعة من القواعد العلمية في البحث والتحليل. بدأ الاهتمام بهذا النوع من الدراسات بعد الحرب العالمية الثانية، وتستخدمها الدول المتقدمة في جميع المجالات البحثية، العلمية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية... وفي الغالب تتحقق توقعاتها بنسبة ١٠٠٪. لذلك كان لها الفضل في تحقيق التقدم في الصناعات النووية، وصناعة السلاح والتكنولوجيا، كما يرجع لها الفضل في صياغة استراتيجيات التغيير الجيوسياسي في مشروع الشرق الأوسط الكبير التدميري، المعد منذ ما قبل انتهاء الحرب الباردة، ضمن نظرية «القرن الأمريكي الجديد»، التي وضعها المحافظون الجدد كدراسة مستقبلية.

في ثمانينيات القرن العشرين، ومن خلال مجموعة من المقالات والمقابلات الإعلامية، تحدث مفكرنا المغربي الدكتور المنجرة، بفكره المستقبلي، حول طبيعة الصراعات التي ستحكم العالم، وأكد أن الصراع ما بين الشمال والجنوب (بعد الثمانينيات) سيكون ثقافياً، بالتعاطي مع منظومة «القيم». وأكد أيضاً أن تخلف بلادنا العربية هو بالدرجة الأولى تخلف «ثقافي» قبل أن يكون أمراً اجتماعياً أو اقتصادياً... وأن مفتاح نجاح التنمية هو الثقافة، ولا توجد ثقافة من دون منظومة قيم.

وقد أثبتت أحداث منطقتنا صحة السيناريو الذي أكدته الدكتور المنجرة قبل أربعة عقود في دراسة مستقبلية... نعم نجاح الغرب، في صناعة منظومة قيم ثقافية جديدة (منتقاة) لنسخ القيم القديمة، ولتسخيرها كآلية سياسية من آليات عودة الاستعمار مجدداً إلى مستعمراته القديمة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نجح في استخدام القوة الناعمة بكل آلياتها، التعليمية والبحثية والإعلامية والتكنولوجية، في توجيه دفعة معارك العصر وصراعاته بعيداً عن القيم الثقافية الوطنية القائمة على مبادئ الوطنية والشرف والمصادقية والكرامة، لتحل محلها قيم الخيانة والانتهازية والطائفية والكذب، بامتياز... وأسس لها حزمة من الجوائز التقديرية التي

لأخر، «المتقدم»، الذي صنع مستقبله ليقى في القمة. وها نحن في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين ندفع ثمن فشل بلداننا في فهم الآخر المؤمن بأن دوره الاستعماري ما هو إلا رسالة حضارية لتنمية الشعوب المتخلفة... ولكي يبقى هذا الدور صالحاً لكل زمان ومكان كان يجب إبقاء الشعوب متخلفة ومغيبية ثقافياً، وقابلة للاستعمار، فتكفلت سياسات «تعليم الجهل» بهذه المهمة.



بقلم:

سميرة رجب

وبدون الدخول في التفاصيل الكثيرة التي عاشها جيلي في فترة النحول من تعليم كان يتطلع نحو النهوض بالأمّة إلى تعليم يعمل على تكريس الجهل، بإمكاننا أن نؤكد أن «تعليم الجهل» قد نجح بامتياز في منع أي تطوير تعليمي يمكن أن يحول العلم إلى ثقافة تطلق الإبداع الفكري في فهم التحولات والصراعات الدولية. وما تعيشه منطقتنا العربية منذ بداية القرن الواحد والعشرين ما هو إلا ثمن الغيبوبة الثقافية التي فرضت فرضاً عليها خلال العقود الأربعة الماضية، وهي الفترة التي حقق فيها الغرب الراسمالي نجاحاً في هزيمة الشرق الاشتراكي بسلاح الثقافة والقيم المزيفة.

ما يهمننا هنا هو محاولة فهم ذلك الصراع الذي يدور في منطقتنا اليوم عبر منظومة القيم الثقافية التي تنبأ بها الدكتور المنجرة في ثمانينات القرن الماضي، هذه القيم التي حققت نجاحات مبهره منذ ذلك الوقت في إبقاء سيطرة الغرب على بلداننا العالمية.

ضمن الصراع حول إعادة بناء النظام الدولي الجديد، الذي بدأ بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كقطب من أقطاب النظام القديم، نجح الغرب مع بداية القرن الحالي في تحويل لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، من مؤسسة مدنية، توصياتها غير ملزمة للدول، إلى مؤسسة أممية جديدة تُدعى مجلس حقوق الإنسان، يتبع مباشرة مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، بمنظومة عمل جديدة في المجال الحقوقي المؤطر برؤية غربية بحتة.

يعمل مجلس حقوق الإنسان، منذ ذلك الحين، ضمن آليات ثقافية وحقوقية معدة وضاعطة على الدول، تعطي الحق لكل دولة في العالم التدخل في أدق شؤون دولة أخرى، فيما يسمى بألية الاستعراض الدوري الشامل لقضايا حقوق الإنسان. وهذا الاستعراض يتضمن

الكثير من العمل المرهق المفروض على الدول لتطبيق معايير المجلس، والذي على إثره تتقدم الدول بتقاريرها بشكل دوري لتكون محط استجواب ينتهي بطرح الاقتراحات والتوصيات، غير الملزمة، إلا أن عدم الالتزام بها يشكل مشكلة بحد ذاتها.

ومنذ بدء عمل هذه الآلية حتى اليوم، ورغم كل جهود التحديث والإصلاح والتطوير المستحدثة في بلداننا، إلا أنها لا تحصل على «صك البراءة» من انتهاكات حقوق الإنسان (المرعومة) ضد شعوبها... وهكذا تبدل بلادنا العربية عموماً، والخليجية خصوصاً، جهوداً مضنية وباهظة الكلفة في دائرة مفرغة لا تنتج سوى المزيد من عدم الرضا في الدوائر الدولية من جهة، والمزيد من السخط في مجتمعاتنا التي تتعامل مع تقارير هذا المجلس وما يصدر منه من توصيات بأبعاد سياسية ومعرفية هشة.

مع تأسيس مجلس حقوق الإنسان وصلت منظومة القيم الثقافية الغربية المستخدمة في الصراع الدولي بين الشمال والجنوب إلى الذروة... حيث باتت الدول الصغيرة رهينة بيد الدول الكبرى، عبر قرارات تطالب بالكمال الحقوقي (وهي حالة لم تحدث أبداً في أي زمان ومكان)... ومن مجمل ما يدور في هذا المجلس وأروقته، ومن أدوار الدول الكبرى الضاغطة على المؤسسة الأممية عموماً، يمكن تأكيد أن الصراع الثقافي هذا سلاح مستحدث بيد القوى الكبرى، ويستخدم لفرض العقوبات بمختلف أنواعها على أي دولة موضوع نزاع في العلاقات الدولية، ويمكن أن تصل نتائجها إلى حد التدخل العسكري وغزو الدول وقتل ملايين البشر، بذريعة حماية حقوقهم (المنتهكة)، ويعد النموذج العراقي والليبي الأكثر مأساوية في هذا الشأن.

ولا يمكن إنهاء هذا المقال دون الإشارة إلى صناعة ثقافة الطائفية والإرهاب ومنظومتها القيمية المنتقاة من المفردات الدينية، وتسخيرها في عملية التغيير الجيوسياسي المدمر في منطقتنا. هذه المنظومة القيمية الجديدة الأكثر تدميراً للبشر والحجر على المديين القصير والطويل، فتحت جبهة حرب بالوكالة، يدور فيها صراع دموي مع أشباح مجندين من أصقاع العالم، دون نهايات وأهداف معلنة.

وأخيراً، ورغم أن موضوع هذا المقال بحاجة إلى صفحات طويلة من السرد والتحليل، إلا أننا نتوقف هنا لنؤكد أن الصراع الثقافي الدامي، الذي تعيشه منطقتنا العربية، ما هو إلا نتاج غياب فكري ثقافي وتعليم فاسد، وبيئة صالحة لاستلاب العقول والقلوب، لتمير مخططات التغيير الجيوسياسي في مشروع الشرق الأوسط الإجماعي الخطير... والشعوب الضعيفة والمغلوبة دائماً هي الشعوب المغيبة فكراً عن دراسة المستقبل.